

الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت في ظل جائحة "كورونا"

Child Sexual Exploitation via the Internet during Corona Pandemic



طالبة الدكتوراه/ شريفة سحالي^{1,2,3}، الدكتور/ عبد الحليم بوشكيوة¹

¹جامعة جيجل، (الجزائر)

²مخبر حماية وترقية الأسرة وحقوق المرأة والطفل، جامعة جيجل

³المؤلف المراسل: charifa.sahali@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/11/19 تاريخ القبول للنشر: 2021/02/18 تاريخ النشر: 2021/04/28



مراجعة الهقال: اللغة العربية: د. / علي زيتونة مسعود (جامعة الوادي) اللغة الإنجليزية: د. / أحمد عناد (جامعة الوادي)

ملخص:

تقلصت حياة ملايين الأطفال خلال جائحة (كوفيد 19) إلى ملازمة منازلهم واستخدام الإنترنت لساعات طويلة، ما جعلهم أكثر عرضة للاستغلال في العالم الافتراضي، إذ لوحظ ارتفاع كبير في نسبة جرائم الاستغلال الجنسي للأطفال منذ بداية انتشار الوباء، حتى أطلق عليه تسمية "وباء الإنترنت". سارعت "اليونيسيف" أمام هذا الوضع، لتحذير أعضاء المجتمع الدولي من أجل بذل الجهود للتصدي لهذا النوع من الإجرام، ووضع الحلول الكفيلة بحماية الأطفال وتحقيق أمنهم في فضاء الإنترنت خلال فترة الجائحة.

الكلمات المفتاحية: أطفال؛ إنترنت؛ استغلال جنسي؛ كورونا؛ جهود دولية.

Abstract:

During the Corona pandemic, the lives of millions of children were reduced to staying with their homes and using the Internet for long hours, which made them more vulnerable to exploitation in the virtual world. Since the beginning of the epidemic, a significant increase in child sexual exploitation crimes was observed, until it was called the "Internet epidemic." Faced with this situation, UNICEF rushed to warn members of the international community to make efforts to face this type of crime, and to set solutions to protect children and achieve their security in the Internet space during the pandemic period.

Key words: Children; Internet ; sexual exploitation; Corona; international efforts.

مقدمة:

يُشير التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص أن الاستغلال الجنسي هو، إلى حد بعيد، أكثر أشكال الاتجار بالبشر شيوعاً، إذ يشكّل نسبة حوالي 59 في المائة، كما يؤكّد أنّ فئة الأطفال هي الفئة الأكثر تعرّضاً للاستغلال الجنسي في العديد من دول العالم نظراً لقلّة إدراكهم وسهولة إغوائهم (UNODC, 2016, p. 06).

تزايدت أنواع وأشكال الجرائم المرتكبة ضد الأطفال عبر الإنترنت مع تطور وسائل الاتصال الحديثة، نتيجة انتشار مواقع تعرّض على الفسق والدّعارة وممارسة الجنس معهم، وأصبحت فكرة الدّعارة والاستغلال الجنسي تتخذ فكرة تجارية مُربحة عبر وسائل الاتصال الحديثة؛ إذ تُشير الأرقام إلى أنّ عدد المواقع التي توقع ضحاياها من القاصرين- وحتى ممّن تقل أعمارهم عن عشر سنوات- تقدّر بأكثر من 4 ملايين موقع إلكتروني (مجلس حقوق الإنسان، 2009، صفحة 07).

يشتمل الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت على إنتاج المواد الإباحية عن الأطفال وتوزيعها وحيازتها ومشاهدتها، وغالبية الضحايا الذين يظهرون في هذه المواد أطفالاً صغاراً، وغالباً ما يكونون من الفتيات، كما أنّ الدردشة عبر الإنترنت تُعدّ شكلاً آخر من أشكال الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت، ويستخدم الجناة العديد من أساليب الاستدراج الاجتماعي وأدواته لإغراء الأطفال الضعفاء وإقامة صداقة معهم، أو التحرش بهم في حالة عدم استجابتهم.

أمام الوضع الذي تسبّب فيه فيروس كورونا المُستجد - الذي أُكتشف لأول مرّة في شهر ديسمبر 2019 في مدينة ووهان الصينية- من فرض للحجر المنزلي الإلزامي في كلّ أنحاء العالم لغرض منع انتشاره، وتزايد التواصل الاجتماعي عبر منصّات الانترنت، تفاقمت هذه الظاهرة، وهذا ما أثبتته تقرير نشرته وكالة تنفيذ القانون التابعة للاتحاد الأوروبي، حيث أكّد زيادة النشاط الرقمي لمحاولات استغلال الأطفال جنسياً عبر شبكة الإنترنت في ظل جائحة كورونا (EUROPOL, 2020).

الأمر الذي حدّرت منه اليونيسيف، حيث ذكرت في تقرير صادر عنها "إنّ تأثر أكثر من 1.5 بليار طفل وشاب بإغلاق المدارس في جميع أنحاء العالم، وتلقّي العديد من هؤلاء الأطفال دروسهم عبر الانترنت، بالإضافة إلى التواصل الاجتماعي فيما بينهم، وقضاء معظم الوقت على المنصّات الافتراضية يمكن أن يجعل الأطفال عرضة للاستغلال الجنسي والاستمالة عبر الانترنت، حيث يتطلّع المعتدون إلى استغلال جائحة كوفيد-19" (UNICEF, 2020).

في شهر مارس، ومع ازدياد انتشار الوباء، زاد تبليغ أجهزة الشرطة في بلدان تواجد الجناة من طرف الشركات الكبيرة مثل Google و face book عن المزيد من حالات الاعتداء الجنسي على الأطفال، إذ قدّرت هذه التقارير بالآلاف كل شهر، فاعتُبرت هذه الظاهرة هي الأخرى "وباء"، وأُطلق عليها تسمية "وباء الانترنت" (Radio Canada, 2020).

من هنا تبدو أهميّة البحث في مدى اهتمام المجتمع الدولي بوضع حلول وآليات سريعة سرّعة انتشار الظاهرة، وهو أمرٌ مهمٌ أهميّة إيجاد لقاح للوباء نفسه، نظراً للازدياد الرهيب للظاهرة. ومن ثمّ

يمكننا طرح التساؤل: ما مدى اهتمام المجتمع الدولي بتزايد ظاهرة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت في ظل جائحة كورونا "كوفيد 19"؟

من أجل دراسة جوانب هذا الموضوع دراسة علمية، تم اعتماد خطة مقسمة إلى مبحثين: الأول تناول مفهوم الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت في ظل جائحة "كورونا"، والثاني تم التطرق فيه للجهود الدولية لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت في ظل جائحة "كورونا".

المبحث الأول:

مفهوم الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت في ظل جائحة "كورونا"

تقلصت حياة ملايين الأطفال مؤقتاً، في ظل جائحة كورونا، إلى ملازمة منازلهم واستخدام الإنترنت لساعات طويلة، ما جعلهم أكثر عرضة للاستغلال في العالم الافتراضي، إذ لوحظ تواجد مرتكبي الجرائم الجنسية بكثرة على وسائل التواصل الاجتماعي لتصيّد ضحاياهم من الأطفال. يُعدّ الاستغلال الجنسي للأطفال من أكثر صور الاستغلال انتشاراً على منصات التواصل سواء أكان قبل الجائحة أم خلالها، وسيبقى كذلك حتى بعد زوالها، لذا كان لابد علينا قبل الخوض في دراسة تفاقم هذه الصورة من استغلال الأطفال في ظل الجائحة، أن نعرّج أولاً على تعريفها وأشكالها من خلال المطلب الأول المعنون ب: "المقصود بالاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت"، ثم التطرق إلى دراسة "تفاقم ظاهرة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت في ظل جائحة كورونا" في المطلب الثاني من هذا المبحث.

المطلب الأول: معنى الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت

يعتبر الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت من أسوأ ما يتعرض إليه الأطفال، حيث يتعدى الأمر استغلال جسده مباشرة إلى أخطر من ذلك وهو المنفعة المادية التي تتحقق بوضع الطفل كسلعة تباع وتشتري عبر الإنترنت من خلال استغلاله في الأفلام الإباحية. فجرائم الاستغلال الجنسي تعدّ من قبيل جرائم الاعتداء على العرض، وتتخذ شكلاً تجارياً، حيث أصبحت مورداً اقتصادياً هاماً لمرتكبيها، ولها عدّة صور منها جريمة إفساد أخلاق الطفل، وجريمة استغلال صور الطفل، وجريمة استغلال الطفل في مواد إباحية، وسنحاول "تعريف الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت" في الفرع الأول، ثم نعرض "صور جرائم الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت" في الفرع الثاني.

الفرع الأول: تعريف الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت

قبل الخوض في دراسة الاستغلال الجنسي للأطفال، كان لزاماً علينا أن نشير بداية إلى أن اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1989، قد عرّفت الطفل في مادتها الأولى بأنه: "كل إنسان لم يبلغ 18 سنة ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المطبق عليه" (اتفاقية حقوق الطفل، 1989، صفحة المادة 01). في حين عرّف "القانون النموذجي لمكافحة الاتجار بالأشخاص" الذي أعدّه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مصطلح الاستغلال الجنسي بأنه: "الحصول على منافع مالية أو أي منافع

أخرى من خلال توريط شخص في الدعارة أو البغاء، أو في الاستعباد الجنسي أو في تقديم أي أنواع أخرى من الخدمات الجنسية، بما في ذلك المشاهد الإباحية أو إنتاج المواد الإباحية" (الأمانة العامة للأمم المتحدة. الفريق المعني بالإتجار بالإشخاص، 2010، صفحة 05).

بالنتيجة، يُقصد بمصطلح الاستغلال الجنسي للأطفال: "ظهور الأطفال في صور أو أفلام أو مشاهد ذات طبيعة إباحية أو مضمون جنسي، بما فيها مشاهد أو صور للاعتداء الجنسي على الأطفال. كما يعني كذلك تصوير أي طفل بأي وسيلة كانت يمارس ممارسة حقيقية أو بالمحاكاة أنشطة جنسية صريحة، أو أي تصوير للأعضاء الجنسية لإشباع الرغبة الجنسية أساسا. ويعتبر معتديا وإن بشكل غير مباشر أي شخص يطالع صورا إباحية للأطفال أو يحتفظ بها" (خراشي، 2015، صفحة 24).

مع تعدد صور الاستعمال السلبي لشبكة الانترنت، استخدم هذا الأخير في جرائم الاستغلال الجنسي للأطفال، وبهذا، يُعرّف الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الانترنت على أنه "كلّ تصرف جنسي من قبل شخص بالغ موجّه إلى الطفل عبر الانترنت عن طريق الإكراه أو التحايل للقيام بأفعال ذات بُعد جنسي أو تشجيعه على القيام بهذه الأفعال، أو التوسّط فيها أو الإفادة منها، أو استغلالها عن طريق النشر، أو التوزيع بأي شكل من الأشكال بهدف إشباع الرغبات الجنسية للبالغ، أو تحقيق منفعة مادية" (سليم، 2011، صفحة 22).

الاستغلال الجنسي عبر الانترنت، قد يتعلّق بأهداف غير تجارية، وذلك بإشباع الرغبات والغرائز الجنسية للشخص البالغ فحسب، وبغض النظر عن تحقيق ربح مادي، كما قد يرتبط بتصوير الأطفال في مواد إباحية لأغراض تجارية.

أما عن الطريقة التي يتم من خلالها استغلال الأطفال جنسيا عبر الانترنت، فتتمثّل في دخول المجرمين إلى غرف الدردشة وجلسات ألعاب الفيديو، وغالبًا ما يتظاهرون بأنهم قُصّر، ويبدوون محادثات بريئة، ثم تتطوّر تلك الاتصالات إلى ضغطهم على الأطفال كي يرسلوا إليهم صورا أو فيديوهات جنسية فاضحة (في بعض الأحيان بواسطة الرشاوى المالية، وأحيانا أخرى بواسطة استغلال نقاط الضعف حول ثقتهم بأنفسهم). ولاحقًا يستخدم المستغلون تلك الصور وسيلةً للابتزاز من أجل إجبار ضحاياهم على إرسال المزيد من المحتوى الجنسي الفاضح والحفاظ على سرّية الاستغلال الجنسي، وقد يهدّدون بإرسال الصور إلى آباء الأطفال إذا لم يمدّوهم بالصور على نحو مستمر ومتزايد (تيربان، 2020).

الفرع الثاني: صور جرائم الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الانترنت

تُعتبر الجرائم التي تنطوي على الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الانترنت، من الجرائم الواقعة على العرض، وقد جرّمها تشريعات الدول، وهي تأخذ عدّة صور تتمثّل في: جريمة إفساد أخلاق الطفل، وجريمة استغلال صورة الطفل، وجريمة تعريض الطفل لمواد جنسية.

أولاً: جريمة إفساد أخلاق الطفل

تتحقّق جريمة إفساد أخلاق الطفل عبر الانترنت عند قيام الجاني بسلوك إجرامي مُخلّ بالحياء يتمثّل في تنظيم أو عقد لقاءات أو تحريض أو تسهيل أو تشجيع على فساد الأخلاق، التي تتمثّل في

المعاشرة الجنسية يشارك فيها أطفال، أو تنظيم اجتماعات تحتوي عروض أو علاقات جنسية يساهم أو يحضرها أطفال، ولا يشترط مشاركة الطفل في هذه اللقاءات بل يكفي أن يشاهد ما يحصل، أو أي فعل من شأنه دفع الطفل إلى الانحراف الجنسي، كالضغط عليه نفسيًا أو معنويًا بالترغيب أو الترهيب للقيام بمثل هذه الأفعال وتنشيط الغريزة الجنسية لدى الطفل، ما يؤدي إلى انحرافه وانحلال أخلاقه (بودبة، 2018، صفحة 88).

ثانياً: جريمة استغلال صورة الطفل

عرفت هذه الصورة انتشاراً واسعاً عبر شبكة الانترنت، حيث يقوم المجرمون بنشر الصور المتعلقة بدعارة الطفل أو عرض صورة ذات طبيعة جنسية للطفل، أو من شأنها الإخلال بالكرامة الإنسانية للطفل، فالركن المادي لهذه الجريمة يتحقق بأي عمل أو تسجيل أو نقل صورة بغرض عرضها على الجمهور أو الغير إذا كانت هذه الصورة تحمل طبيعة جنسية للطفل أو عرض لجسمه في وضعيّة مخلة بالحياء (الشوابكة، 2009، الصفحات 130-131).

يقصد بالصورة هنا، الصور الشمسية بمعناها الواسع، فتشمل السينما والنحت وأي تمثيل آخر لصورة طفل حتى ولو كان هذا التمثيل خيالياً، فيُجرّم استعمال وترويج صور جنسية أو ذات طابع جنسي خاص بالأطفال، ويمتدّ التجريم هنا إلى تبادل أو نشر أو عرض أو التقاط الصور الخلاقية أو الإباحية التي التقطت للأطفال، وكذلك حيازة هذه الصور، أو الاحتفاظ بها، أو تخزينها على الهاتف أو الحاسوب (خراشي، 2015، صفحة 60).

ثالثاً: جريمة تعريض الطفل لمواد جنسية

النشاط الإجرامي لهذه الجريمة يتحقق بإتيان الجاني سلوكاً جنائياً يتمثل في "الصنع" أو "النقل" أو "العرض" بأي وسيلة كانت، رسالة جنسية من الممكن أن يتلقاها أو يطلع عليها الطفل، ويُقصد بـ"صنع" رسالة أي تكوينها وإرسالها من قبل الفاعل عبر البريد الإلكتروني إلى شخص آخر بشرط أن تتضمن هذه الرسالة مواد جنسية، ويكون من الممكن أن يطلع عليها الطفل، أمّا "النقل"، فيقتصر نشاط الجاني في هذه الحالة على مجرد نقل صورة هي في الأصل موجودة على شبكة الانترنت، في حين أنّ "العرض" يُفترض فيه أن يكون لعدد غير محدود من الناس، وغالباً ما يكون العرض بغرض المتاجرة (بودبة، 2018، صفحة 93).

المطلب الثاني: تفاقم ظاهرة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الانترنت في ظل جائحة "كورونا"
مع احتجاز كل من الأطفال والمجرمين الجنسيين في المنزل خلال فترة الوباء، شهدت الدول في الأشهر القليلة الماضية زيادة في كمية مواد الاستغلال الجنسي للأطفال التي يتم مشاركتها عبر الإنترنت على مستوى العالم، كما كثف مرتكبو الجرائم الجنسية من أنشطتهم الإجرامية في وسائل التواصل الاجتماعي وعبر شبكات الانترنت.

حيث زادت محاولات الوصول إلى مواقع الإنترنت التي تعرض مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال، والمكالمات والأنشطة في الشبكة المظلمة ودردشات الويب التي تشارك مواد الاعتداء على الأطفال خلال فترة الحجر.

في بعض البلدان، تم الإبلاغ عن المزيد من جرائم الاعتداء الجنسي، مثل الاستدراج عبر الإنترنت والابتزاز الجنسي، كما زادت مقاطع الفيديو بشكل كبير في منتديات الشواذ، ويشمل ذلك مقاطع الفيديو التي تصور الأطفال في أوضاع جنسية بالإكراه، أو مقاطع الفيديو التي ينتجها الأطفال لأقرانهم، أو غيرها من المقاطع ذات المحتوى المشابه (EUROPOL, 2020).

سنتناول فيما يلي دراسة "تزايد ظاهرة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت دولياً" في الفرع الأول، ثم نعرض أمثلة عن بعض الدول، وذلك في الفرع الثاني تحت عنوان "أمثلة عن تزايد حجم ظاهرة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت في بعض الدول".

الفرع الأول: تزايد ظاهرة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت دولياً

أشار أحدث تقييم أجراه التحالف العالمي We PROTECT الذي تقوده حكومة المملكة المتحدة، وبعض البحوث الاستقصائية التي أعدتها مجلة نيويورك تايمز إلى زيادة مخاطر الإنترنت على الأطفال في ظل جائحة "كورونا"، كما أشارت هيئات إنفاذ القانون الوطنية إلى أن هناك أكثر من 17 مليوناً من الصور ومقاطع الفيديو المتداولة خلال هذه الفترة، متضمنة مشاهد جنسية للأطفال؛ منهم 83% تقل أعمارهم عن 12 عاماً (العكيلي، 2020).

صرّحت منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسيف" أنّ ملايين الأطفال عبر العالم يواجهون مستوى أكبر من خطر التعرّض للأذى، إذ تنتقل أنشطتهم اليومية على نحو مطّرد إلى شبكة الإنترنت أثناء فترة ملازمة المنازل بسبب جائحة "كورونا"، وهو ما أكّده المدير التنفيذي للشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف؛ حيث صرّح بما يلي: "لقد أدّت جائحة فيروس كورونا إلى زيادة غير مسبوقة في الوقت الذي يمضيه الأفراد أمام شاشات الأجهزة الإلكترونية، كما أنّ إغلاق المدارس والإجراءات المشدّدة لاحتواء انتشار الفيروس دفعت عدداً متزايداً من الأسر إلى الاعتماد على التقنيات والحلول الرقمية لمواصلة تعليم الأطفال وترفيهم وربطهم بالعالم الخارجي ولكن لا يمتلك جميع الأطفال المعارف والمهارات والموارد الضرورية للمحافظة على أمانهم على شبكة الإنترنت" (العكيلي، 2020).

أكّد "اليوروبول" في تقرير صادر عنه في مارس 2020 تزايد حجم الجرائم المعلوماتية بشقّي صورها في دول الإتحاد الأوروبي كآفة خلال فترة كورونا ومن المتوقع أن يزداد، وحدّر من توسّع النشاط الإجرامي عبر الإنترنت في حالة عدم اتخاذ إجراءات فوريّة لردع هؤلاء المجرمين. (EUROPOL, 2020)

أما عن جريمة الاستغلال الجنسي، فقد أكّد "اليوروبول" في تقرير آخر صادر في جوان 2020 عن ارتفاع مستويات هذه الجريمة عمّا كانت عنه قبل الوباء، وأنّه وعلى الرغم من أنّ المعطيات غير مكتملة بعد، فهناك مؤشرات قويّة على حدوث زيادة في عدد حالات الاستغلال الجنسي، من خلال زيادة إنتاج

ونشر وتوزيع الصور الإباحية للأطفال؛ ففي حين كان عدد الحالات يقارب 100 ألف حالة كل شهر، ارتفع العدد ليصل إلى حوالي مليون حالة في مارس الماضي (EUROPOL, 2020).

الفرع الثاني: أمثلة عن تزايد حجم ظاهرة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت في بعض

الدول

سجّلت المصالح الداخليّة لبعض الدول ارتفاع نسبة جرائم الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت في ظل وباء "كورونا"، إلّا أنّنا نلاحظ قلة البيانات المتاحة بهذا الصدد، نظراً لإعطاء الدول الأولوية للاهتمام بمكافحة الوباء نفسه أكثر من اهتمامها بالآثار السلبية الأخرى للوباء، وخصوصاً آثاره على الحياة الافتراضية.

أصدر مكتب التحقيقات الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية تحذيرات حول المخاطر المتزايدة من منتهكي خصوصية الأطفال عبر الإنترنت خلال أزمة كوفيد 19، كما نشرت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية بحثاً يُظهر أنّ مشاهد استغلال الأطفال جنسياً، ارتفعت ضعفين، مقارنة بالأعوام السابقة، وذكر البحث أنّ المشاهد التي تمّ رصدها، يوجد ضمنها صور أطفال في سنّ الثالثة والرابعة تعرضوا للاستغلال الجنسي، وآخرون للتعذيب (العكيلي، 2020).

سجّلت المصالح الأمنية الكندية ازدياد ظاهرة استغلال الأطفال عبر الإنترنت، إذ تؤكّد أنّ المعتدين يستغلّون التواجد المتزايد للشباب على الإنترنت خلال جائحة "كورونا" لارتكاب جرائمهم، وذكر مدير المركز الكندي لحماية الطفل، أنّ عدد تقارير الاستغلال الجنسي للأطفال زاد بنسبة 81٪ بين شهر أفريل وجوان، وعبر عنه على أنّه "وباء جديد على الإنترنت"، وهو نفس الأمر الذي أكّده مركز التنسيق الوطني (الكندي) لمكافحة استغلال الأطفال (CNCEE)؛ إذ أبدى مسؤول المركز أنّ تقارير الاستغلال الجنسي للأطفال أخذت في الازدياد، مقارنة بها في بداية الوباء، كما سجّل هذا المركز وجود مرتكبي الجرائم الجنسية بكثرة على وسائل التواصل الاجتماعي ومواقع البثّ المباشر بحثاً عن أطفال للتحدّث معهم أو مقابلتهم في هذه الفترة (Radio Canada، 2020).

حسب ما جاء في تقرير "اليوروبول"، فإنّ جرائم الاستغلال الجنسي للأطفال في فرنسا قد بلغت ذروتها في فترة الجائحة، وبالضبط في شهر أفريل الماضي، حيث سجّلت رقماً قياسياً يفوق ثلاثة أضعاف الرقم المسجّل قبل الجائحة (EUROPOL، 2020).

بخصوص الوضع في الجزائر، نجد شحّاً في البيانات وعدم دقة الأرقام، إذ لا توجد بيانات دقيقة عن مدى انتشار ظاهرة الاستغلال الجنسي للأطفال خلال فترة الجائحة، إلّا أنّ اعتماد الدولة الجزائرية لـ "دليل حماية الأطفال على الإنترنت" في الفترة الأخيرة دليل كافٍ على مدى تزايد حجم الظاهرة، حيث أعلنت وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية بتاريخ 15 جويلية 2020 عن الإطلاق الرسمي لـ "دليل حماية الأطفال على الإنترنت" وذلك بمناسبة إحياء اليوم الوطني للطفل الجزائري، ويهدف هذا الدليل العملي إلى وقاية الأطفال وحمايتهم من الأخطار المحتملة التي قد تترتب على استعمالهم لشبكة الإنترنت (وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، 2020).

المبحث الثاني:

الجهود الدولية لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت في ظل جائحة "كورونا"

مع انفجار ظاهرة استغلال الأطفال عبر الإنترنت خلال الجائحة، سارع المجتمع الدولي إلى المبادرة لإيجاد استراتيجيات للحدّ من انتشار الإجرام المعلوماتي بصفة عامّة واستهداف الأطفال بهذا النوع من الجرائم بصفة خاصّة، كما اتخذت الدول مجموعة من الإجراءات تماشياً مع الوضع الراهن، وكثّفت جهودها الرامية لملاحقة المجرمين الافتراضيين.

قبل التطرّق إلى جهود الدول للحدّ من هذا النوع من الجرائم خلال جائحة كورونا، من المهمّ إلقاء نظرة على الآليات المكرّسة لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت قبل الجائحة (المطلب الأول)، ثمّ البحث عن الجهود المستحدثة لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت خلال جائحة كورونا (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الآليات المكرّسة لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت قبل الجائحة
سعى المجتمع الدولي للتدخل من أجل الحدّ من ظاهرة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت ومنع تفاقمها؛ إذ يعمل عدد من المنظمات الدولية باستمرار لمواكبة التطورات في شأن أمن الفضاء الإلكتروني، وقد أسست مجموعات عمل لوضع استراتيجيات لمكافحة جرائم الإنترنت. ويستخدم مصطلح "الأمن السيبراني" لتلخيص أنشطة مختلفة؛ كجمع المعلومات ووضع السياسات العامة والتدابير الأمنية والمبادئ التوجيهية، وطرق إدارة المخاطر، والحماية، والتدريب، ودليل لأفضل الممارسات المهنية، ومختلف التقنيات التي يمكن استخدامها لحماية شبكة الإنترنت، وتشمل هذه السياسات؛ المعلومات وأجهزة الكمبيوتر، والأفراد، والبنية التحتية، وبرامج المعلوماتية، والخدمات، ونظم الاتصالات السلوكية واللاسلكية، ومجمل المعلومات المنقولة و/أو المخزنة في الأجهزة الإلكترونية (بوقطف، 2017، صفحة 40). بذل أعضاء المجتمع الدولي جهوداً لا يستهان بها في هذا المجال، وذلك بعقد عدّة مؤتمرات واتفاقيات دولية لمكافحة هذه الظاهرة، مؤكدة جميعها على وجوب تعزيز التعاون الدولي للحدّ من انتشار جريمة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت، وتمثل أهمّ هذه الجهود فيما يلي:

الفرع الأول: المؤتمرات الدولية لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت

إيماناً من المجتمع الدولي بخطورة كافة أشكال الاستغلال الجنسي للأطفال وما يتعرّضون له من مخاطر جسدية ونفسية واجتماعية، حرص على حظر كافة صور الاستغلال الجنسي في العديد من المؤتمرات الدولية والإقليمية أهمّها مؤتمر ستوكهولم لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال (أولاً)، والمؤتمر الدولي لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت بفيينا (ثانياً).

أولاً: مؤتمر ستوكهولم لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال لسنة 1996:

انعقد مؤتمر ستوكهولم لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال في الفترة الممتدة ما بين 27 إلى 31 أوت 1996، وضمّ هذا المؤتمر ممثلي حكومات 122 دولة، وممثلي أكثر من 400 منظمة غير حكومية، وقد

أقرت الدول المشاركة في المؤتمر إعلانا للعمل على وضع حد لاستغلال الأطفال جنسيًا، وردّ فيه التنبيه إلى تزايد عدد الأطفال الذين يتعرّضون للاستغلال الجنسي، ما يقتضي ضرورة إنجاز خطة عمل وطنية، إقليمية ودولية، من أجل القضاء على هذا الاستغلال، وكان لهذا المؤتمر العالمي أثر في توفير الحماية للطفل بسنّ تشريعات دولية ووضع إجراءات صارمة لمتابعة مرتكبي هذه الجرائم (زهراء، 2019، صفحة 282).

ثانيا: المؤتمر الدولي لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت فيينا 1999:

كلّلت المساعي الدولية لمكافحة الاعتداء الجنسي للأطفال عبر شبكة الإنترنت بعقد المؤتمر الدولي لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال عام 1999 فيينا، هدفه توعية المستخدمين لمواجهة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت، وذلك بتكثيف الجهود الدولية لتوفير التدابير الوقائية والإجراءات اللازمة لمتابعة مرتكبي هذه الجريمة دوليا ووطنيا، وقد أكد المؤتمر على مبدأ أساسي وهو تدعيم التعاون الدولي في مكافحة جرائم الاستغلال الجنسي عبر الإنترنت، وتكثيف الجهود الدولية في الأخذ بالمبادئ التي تؤكد على هذا المبدأ (زهراء، 2019، صفحة 283).

وقد خرج المؤتمر بعدة توصيات تتمثل في:

- تشجيع وضع قواعد للسلوك من قبل مزودي خدمة الإنترنت.
- تشجيع إنشاء خطوط ساخنة للمواطنين للإبلاغ عن المواقع الإباحية للأطفال عبر الإنترنت.
- ضرورة محاربة الاستغلال التجاري للأطفال على الإنترنت، ما يتطلب تدخل المشرع الوطني لتجريم التجارة الجنسية على الإنترنت.
- تدعيم التعاون الدولي في مجال مكافحة جرائم الاستغلال الجنسي للأطفال من خلال إنشاء وحدات خاصة لمكافحة هذه الجرائم، وإعداد برنامج تدريب خاص للتأهيل في هذا المجال (الشوابكة، 2009، الصفحات 117-118).

الفرع الثاني: الاتفاقيات الدولية لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت

مع التزايد الكبير لاستغلال الأطفال عبر شبكة الإنترنت -خاصة من الجانب الجنسي- وسهولة ارتكاب مثل هذه الجرائم عبر الحدود، أصبح من المتعدّر تجريم هذه الأفعال، أو ملاحقتها أو ضبطها إلا بتوافر اتفاقيات دولية، والملاحظ هنا، أنّ هناك صنفين من الاتفاقيات التي تهتمّ بتجريم الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت: الصنف الأول يتمثل في الاتفاقيات الخاصة بحقوق الطفل التي تجرم في بعض نصوصها الاستغلال الجنسي للأطفال بصفة عامّة (أولا)، وهناك اتفاقية متخصصة بمكافحة الجرائم المرتكبة عبر الإنترنت، وقد جعلت نصّا خاصا لحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي (ثانيا).

أولا: مكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت في الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق

الطفل

تضمّنت أهمّ وثيقة عالمية لحماية حقوق الطفل والمتمثلة في اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 النص على ضرورة توفير الحماية المرجوة للأطفال من العنف والاستغلال بكافة صورته وأشكاله، وذلك في

المادة 01/19 منها التي تنصّ على أنه: "تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتعليمية الملائمة لحماية الطفل من كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو العقلية والإهمال أو المعاملة المنطوية على إهمال وإساءة المعاملة أو الاستغلال، بما في ذلك الإساءة الجنسية، وهو في رعاية الوالد (الوالدين) أو الوصي القانوني (الأوصياء القانونيين) عليه، أو أي شخص آخر يتعهد الطفل برعايته". (اتفاقية حقوق الطفل، 1989، صفحة المادة 01/19).

أوردت الاتفاقية نصًا خاصًا بحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي بجميع أشكاله، بما فيها استغلالهم عبر شبكة الانترنت، وذلك في نص المادة 34 منها، التي تنصّ على أن "تتعهد الدول الأطراف بحماية الطفل من جميع أشكال الاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي، ولهذه الأغراض تتخذ الدول الأطراف بوجه خاص جميع التدابير الملائمة الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف... الخ" (اتفاقية حقوق الطفل، 1989، صفحة المادة 34).

المادة 39 من الاتفاقية ألزمت الدول الأطراف في سبيل تأهيل الطفل باتخاذ "جميع التدابير المناسبة لتشجيع التأهيل البدني والنفسي وإعادة الاندماج الاجتماعي للطفل الذي يقع ضحية أي شكل من أشكال الإهمال أو الاستغلال أو الإساءة أو التعذيب أو أي شكل آخر من أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أو النزاعات المسلحة، ويجرى هذا التأهيل وإعادة الاندماج هذه في بيئة تعزز صحة الطفل، واحترامه لذاته، وكرامته". (اتفاقية حقوق الطفل، 1989، صفحة المادة 39).

عزز البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلالهم في العروض والمواد الإباحية لسنة 2000 الحماية التي تكفلها الاتفاقية، ويؤكد في ديباجته على تجريم إنتاج وتوزيع وتصدير وبت واستيراد المواد الإباحية المتعلقة بالأطفال وحيازتها عمدا والترويج لها، ويشدد على أهمية التعاون والشراكة بين الحكومات لمكافحة هذه الجرائم (البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلالهم في العروض والمواد الإباحية، 2000).

على المستوى الإقليمي، نجد الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته، حيث تضمن في المادة 27 منه تعهد الدول الأطراف بحماية الطفل من كافة أشكال الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي بما فيها استغلاله عبر الانترنت، حيث نصت على ما يلي: "تتعهد الدول أطراف هذا الميثاق بحماية الطفل من كافة أشكال الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، وتتخذ على الخصوص الإجراءات:

- لمنع إغراء أو إكراه أو تشجيع الطفل على المشاركة في أي نشاط جنسي.

- استخدام الأطفال في الدعاية أو الممارسات الجنسية الأخرى.

- استخدام الأطفال في الأنشطة والعروض الإباحية" (الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته،

1990، صفحة المادة 27).

كذلك اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي لسنة 2007 (اعتمدها اللجنة الوزارية في 12 جوان خلال اجتماع لممثلي الوزارات، 2007)، تضمنت مجموعة قواعد لحماية الأطفال من جرائم الاستغلال الجنسي عبر الانترنت، ودعت الدول الأعضاء إلى سنّ

تشريعات عقابية تجرّم هذه الأفعال وترصد عقوبات مشدّدة لها، حيث نصّت في المواد 19 و20 و21 منها على الجرائم المتعلقة باستغلال الأطفال في البغاء والمواد الإباحية ومشاركة الأطفال في عروض إباحية، ودعت هذه الاتفاقية إلى تكثيف جهود الدول الأطراف والتعاون الدولي لمكافحة هذه الجرائم، واتخاذ التدابير التشريعية اللازمة لضمان تجريم هذه الأفعال.

عربياً، نسجّل ميثاق حقوق الطفل العربي لسنة 1983، الذي يُعدّ إسهاماً عربياً في مجال الاهتمام بالطفولة، وفي توحيد المفهوم العربي لحقوق الطفل، حيث نصّ على مجموعة من الحقوق التي تهتمّ بتنمية الأطفال ورعايتهم، وكذا حمايتهم من أيّ شكل من أشكال العنف وغيره، وأيضاً حماية الأسرة باعتبارها نواة المجتمع، إلّا أنه لم يشر إلى حماية الأطفال من هذا النوع من الجرائم إلّا ما تعلق منها بالاستغلال الجنسي بصفة عامّة، وذلك من خلال نصّ المادة 10 منه.

تعدّ الاتفاقية العربية الأهمّ في هذا المجال، تلك المتعلقة بمكافحة جرائم تقنية المعلومات الصادرة عن جامعة الدول العربية في 2010/12/21، التي تعرّضت إلى جرائم الاستغلال الجنسي تحت عنوان "جريمة الإباحية"، وخصّصت بالذكر فئة الأطفال من خلال نصّ المادتين 12 و13 منها؛ إذ جاء في نصّ المادة 12 منها ما يلي: (الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات، 2010)

- يعتبر مجزماً كلّ إنتاج أو عرض أو توزيع أو توفير أو شراء أو استيراد مواد إباحية بواسطة تقنية

المعلومات.

- تشدّد العقوبة على الجرائم الإباحية ضدّ الأطفال القصر.

- يشمل التشديد الوارد في الفقرة الثانية من هذه المادة، حيازة مواد إباحية الأطفال والقصر أو

مواد مخلة بالحياء للأطفال والقصر على تقنية المعلومات أو وسيط تخزين تلك التقنيات.

ثانياً: مكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت في اتفاقية بودابست لمكافحة الجرائم

الإلكترونية

تعتبر الاتفاقية الأوروبية المتعلقة بالجريمة الإلكترونية "بودابست"، الاتفاقية الأهمّ في مجال حماية الأطفال من جرائم الاستغلال الجنسي والمرتببة عبر العالم الافتراضي، إذ تضمّنت حماية الطفل من هذا النوع من الجرائم في المادة التاسعة منها بعنوان الجرائم المتّصلة بالمواد الإباحية للأطفال، وجاءت الفقرة الأولى من تلك المادة بوجوب اتخاذ الإجراءات التشريعية وغيرها من الإجراءات التي تراها الدول الأعضاء ضرورية لتجريم هذه الأفعال بقوانينها المحليّة، وذلك عند ارتكابها عن عمد ودون وجه حقّ وذكرت الأفعال المجرّمة التالية: (اتفاقية الجريمة الإلكترونية، بودابست 2001)

- إنتاج صور فاضحة للأطفال بغرض توزيعها عبر منظومة الحاسب الآلي؛

- عرض أو توفير صور الأطفال الفاضحة عبر منظومة الحاسب الآلي؛

- توزيع أو بثّ صور فاضحة للأطفال عبر منظومة الحاسب الآلي؛

- الحصول على مادّة إباحية أو تزويد الغير بمادّة إباحية طفولية عبر منظومة الحاسب الآلي؛

- حيازة صور الأطفال الفاضحة داخل منظومة الحاسب الآلي أو بواسطة تخزين بيانات كمبيوتر.

المطلب الثاني: الجهود المستحدثة لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت خلال جائحة كورونا

تعتبر "اليونيسيف" أو منظمة الأمم المتحدة للطفولة من أوائل الأجهزة، على المستوى العالمي، التي حدّرت من تفاقم ظاهرة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت، وبادرت لإيجاد حلول سريعة لمواجهة الظاهرة من خلال إصدار مذكرة فنية جديدة بخصوص هذا الموضوع في أبريل 2020، - وذلك بالاشتراك مع منظمات دولية أخرى كالاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو"، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة-. تهدف هذه المذكرة إلى مساعدة الحكومات وشركات تقنيات المعلومات والاتصالات والتربويين والوالدين، وحثّهم على توخي الحذر، واتخاذ تدابير عاجلة للتخفيف من المخاطر المحتملة على الأطفال أثناء ملازمة المنازل (اليونيسيف، 2020).

على المستوى الإقليمي، نسجّل على وجه الخصوص ما قام به المكتب الأوروبي للشرطة أو كما يطلق عليه "اليوروبول" من جهود؛ إذ أصدر منذ بداية الجائحة تقريرين؛ يحدّث في التقرير الأول من تزايد حجم الجرائم المعلوماتية بصفة عامة في فترة الجائحة، في حين يتخصص التقرير الثاني بتفاقم ظاهرة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت وكيفية مواجهته.

بذلك، سندرس جهود كل من منظمة الأمم المتحدة للطفولة في مكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال خلال جائحة كورونا (الفرع الأول)، وجهود المكتب الأوروبي للشرطة "اليوروبول" في مكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت خلال جائحة كورونا (الفرع الثاني).

الفرع الأول: جهود منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسيف" في مكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال خلال جائحة كورونا

قامت اليونيسيف، من أجل التصديّ للأثار السلبية للإنترنت في فترة الجائحة، بإصدار مذكرة فنية بعنوان "كوفيد 19 وآثاره: لحماية الأطفال عبر الإنترنت" في أبريل 2020، وتهتمّ هذه الأخيرة بحماية الأطفال من مخاطر الإنترنت بصفة عامة وليس فقط من الاستغلال الجنسي، حيث أشارت أنّ زيادة استعمال الإنترنت من طرف الأطفال خلال الجائحة سواء أكان بغرض التعلّم عن بعد أم بغرض التسلية والترفيه، يجعلهم أكثر عرضة للمخاطر، وأشارت إلى أبرزها؛ كالتنمر الإلكتروني والاستغلال الجنسي. (UNICEF, 2020, p. 01).

أكّدت المذكرة أيضا على ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة من طرف الحكومات وأهمية التعاون فيما بينها وبين شركات التكنولوجيا الرقمية ومقدّمي الخدمات وأولياء الأمور والمدارس من أجل الحفاظ على سلامة الأطفال عبر الإنترنت، وذلك باستحداث مزايا لضمان السلامة وأدوات جديدة لمساعدة الوالدين والتربويين على تعليم الأطفال حول كيفية استخدام الإنترنت على نحو آمن، وضرورة توعية الأطفال وتعليمهم كيفية التصرف عند التعرّض للإساءة عبر الإنترنت وكيفية طلب المساعدة والدعم (UNICEF, 2020, p. 02).

تضمّنت المذكورة كذلك مجموعة من الإرشادات لأولياء الأمور من شأنها التخفيف من مخاطر الانترنت، وفي الوقت نفسه، أشارت إلى إجراءات بسيطة بإمكانها التقليل من خطر استغلال الأطفال عبر الانترنت كالحوار معهم ورفع الحظر المفروض على الحديث عن العنف الجنسي ضد الأطفال، كما أوردت مجموعة من الالتزامات على الدول تنفيذها، تتمثل في: (UNICEF, 2020, p. 05)

- التزام الدول بتوفير منصات آمنة بغرض التعلم عن بعد مع ضمان وجود إجراءات الوقاية وتدابير حماية الخصوصية؛

- يجب أن تكون الحكومات على دراية بالمخاطر المتزايدة المحتملة على الانترنت على الأطفال أثناء فترة الوباء، والسعي لمعالجتها من خلال زيادة الرقابة وإنفاذ القوانين السارية؛

- وضع وتنفيذ برامج تثقيفية ورفع الوعي بمخاطر الانترنت على فئة الأطفال، باستخدام وسائل الإعلام وقنوات الاتصال الأخرى؛

- التحقق من الإعلانات والمراسلات وغير ذلك من الاتصالات على شبكة الانترنت؛

- التّحقّق من أنّ مقدمي الخدمات الاجتماعية والمدارس والآباء والأطفال على دراية بآليات الإبلاغ المحلية وإتاحة لهم أرقام دعم وخطوط ساخنة محلية.

نلاحظ أنّ اليونيسيف قد كثّفت من جهودها للحدّ من الظاهرة، وذلك عن طريق التعاون مع الدول والمنظمات الأخرى، منها على سبيل المثال مبادرة We PROTECT وهي مبادرة عالمية تقودها حكومة المملكة المتحدة للقضاء على الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت خلال فترة الوباء، ويأتي في صميم هذه المبادرة تعهّد البلدان، وقطاع تكنولوجيا المعلومات، ومنظمات المجتمع المدني، واليونيسيف باتخاذ إجراءات وطنية منسقة للتصدي لهذه الظاهرة، وتشتمل هذه الإجراءات على إعداد حلول تكنولوجية وتنفيذها للتعرف على مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال على شبكة الإنترنت وحذف هذه المواد ومنع انتشارها، وتمكين الهيئات القضائية من أن تطبّق القانون بكلّ ثقله على الجناة، وأن تُقدّم، في الوقت نفسه، خدمات الدّعم للأطفال الضحايا (العكيلي، 2020).

الفرع الثاني: جهود المكتب الأوروبي للشرطة "اليوروبول" في مكافحة الاستغلال الجنسي

للأطفال عبر الانترنت خلال جائحة كورونا

أكد "اليوروبول" في بداية تقرير نشره بتاريخ 19 جوان 2020 تحت عنوان "استغلال الحجر: الجناة وضحايا الاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الانترنت أثناء وباء كوفيد19"، أنّ جهود هذا الجهاز تتمثل في التنسيق بين التحقيقات المبذولة في الدول الأعضاء فيه بهدف القبض على مستغلي وناشري المواد الإباحية للأطفال عبر الانترنت، وذلك بالتعاون مع أجهزة المخابرات في الدول المعنية، وضرورة تعزيز تعاونه مع شركائه لتنظيم حملات الوقاية والتوعية والمساهمة في وضع الإستراتيجيات الأكثر فعالية لمكافحة هذه الظاهرة، وأظهر الحاجة إلى مواصلة تعزيز المبادرات الوقائية والتعليمية بطريقة منسقة وهيكلية عبر كامل القارة الأوروبية (EUROPOL, 2020, p. 02).

سلط الضوء كذلك على زيادة مشاركة صور الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت خلال فترة الحجر واعتبره تهديدا خطيرا على سلامة الأطفال، وأبدى استعداده لتقديم الدعم المستمر للدول الأعضاء لتحديد الضحايا ومتابعة الجناة، وأقام حملة عبر الإنترنت أشرك من خلالها الجمهور في تقديم أدلة لتحديد الضحايا والجناة، والعمل على توعية الأطفال بالمخاطر التي يواجهونها عند مشاركة مواد فاضحة على الإنترنت، وأوصى بالتركيز بشكل أكبر على تعليم الأطفال ومنعهم من أن يصبحوا ضحايا في المقام الأول. (EUROPOL, 2020, p. 02)

يمكننا أن نلخص مجموعة الإجراءات الأولية التي أوصى بها "اليوروبول" للتخفيف من المخاطر الإنترنت على الأطفال خلال فترة الوباء فيما يلي:

- بالنسبة للحكومات: دعم خدمات حماية الطفل الأساسية للتأكد من أنها تظل مفتوحة ونشطة طوال الوباء؛ تدريب العاملين في مجالات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية على الآثار التي قد يخلفها COVID-19 على رفاه الطفل، بما في ذلك المخاطر المتزايدة عبر الإنترنت؛ زيادة الوعي والمبادرات التعليمية حول سلامة الأطفال عبر الإنترنت، والتأكد من أن مقدمي الخدمات الاجتماعية والمدارس وأولياء الأمور والأطفال على دراية بآليات الإبلاغ المحلية (اليونيسيف، 2020).

- بالنسبة لمقدمي خدمات الانترنت وصنّاع التكنولوجيا: التأكد من أن المنصات عبر الإنترنت قد عززت تدابير السلامة والحماية، وخاصة أدوات التعلم الافتراضية، وأن تكون في متناول المعلمين وأولياء الأمور والأطفال؛ تعزيز وتسهيل خدمات الإحالة وخطوط المساعدة الخاصة بسلامة الأطفال؛ استخدام تدابير حماية مدمجة أثناء الابتكار حسب الاقتضاء.

- المدارس: تحديث سياسات الحماية للأطفال الذين يتعلمون من المنزل، تعزيز السلوكيات الجيدة عبر الإنترنت ومراقبتها.

- الآباء وأولياء الأمور: التأكد من حصول أجهزة الأطفال على آخر تحديثات البرامج وبرامج مكافحة الفيروسات؛ إجراء حوارات مفتوحة مع الأطفال حول كيفية ومع من يتواصلون عبر الإنترنت؛ العمل مع الأطفال لوضع قواعد لكيفية وتوقيت ومكان إمكانية استخدام الإنترنت؛ اليقظة لعلامات التضايق لدى الأطفال التي قد تظهر فيما يتعلق بنشاطهم عبر الإنترنت، والعلم بآليات الإبلاغ المحلية (EUROPOL, 2020, p. 18).

الخاتمة:

بالرغم من التزايد المقلق لجريمة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الانترنت في فترة وباء "كورونا"، إلا أننا نُسجل أنّ الجهود الرامية إلى التصدي لهذه الجريمة تتسم بالبطء مقارنة مع قدرة الجناة على التنظيم والتواصل الشبكي وتسخير التكنولوجيا التي تتصف بالسرعة، وتقليص الحدود الجغرافية بين الأطفال ومُرتكبي جرائم الاستغلال الجنسي عليهم.

مع ذلك، فقد تجلّى لنا من خلال هذه الدراسة مدى انتباه المجتمع الدولي لخطورة الظاهرة، والتحركّ للحدّ منها عبر منظماته المختلفة، وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة للطفولة، والمكتب الأوروبي

للشرطة، الذي أعطى اهتماما بالغاً للمسألة وبذل جهوداً -تفوق بنظرنا- تلك المبذولة على المستوى العالمي؛ إذ حذر هذا الأخير الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من تفاقم الجرائم الإلكترونية بصفة عامة في فترة الجائحة، وخصّص جريمة الاستغلال الجنسي للأطفال بمجموعة من الإجراءات الأولية على الدول اتباعها، في حين اكتفت منظمة الأمم المتحدة للطفولة بإصدار مذكرة فنية تهتمّ بجميع أنواع الجرائم الإلكترونية الممارسة ضدّ الأطفال وتفاقمها في ظل الجائحة، وهو ما يدلّ على تفوّق النظام الأوروبي على غيره من النظم الإقليمية لحقوق الإنسان، بما فيه النّظام العالمي لحقوق الإنسان.

نسجل في هذا الإطار بعض المقترحات التي تسهم إلى حدّ ما في التّخفيف من الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت في ظل جائحة "كورونا"، ولعل أهمها ما يلي:

- يتعيّن أن تتضافر كافّة الجهود الدولية والإقليمية من أجل وضع آليات جديدة وسريعة بسرعة انتشار ظاهرة الاستغلال الجنسي عبر الإنترنت للأطفال في ظل جائحة "كورونا"؛
- زيادة التعاون الدولي من أجل مكافحة جرائم الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت خلال فترة الجائحة، وملاحقة المجرمين؛
- ضرورة قيام مختلف المنظمات الدوليّة الحكومية وغير الحكومية بحملات لتوعية الدول - وخاصة النامية منها- بخطورة الظاهرة وتفاقمها في فترة الوباء، وسُبل الحدّ منها؛
- ضرورة رقابة الأهل على الأطفال وتوعيتهم بمخاطر الإنترنت وتنبههم إلى تزايد تواجد المجرمين المعلوماتيين في فترة الوباء؛
- تكثيف جهود الأجهزة الأمنية الداخلية للدول خلال فترة جائحة "كورونا"، وضرورة استحداث برامج معلوماتية فعّالة تعمل على اصطياد وترصد المستغلّين الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت.

الإحالات والمراجع:

1. EUROPOL. (2020, 06). Exploiting isolation : Offenders and victims of online child sexual abuse during the COVID PANDEMIC. Consulté le 10 28, 2020, sur : <https://www.europol.europa.eu/publications-documents/exploiting-isolation-offenders-and-victims-of-online-child-sexual-abuse-during-covid-19-pandemic>
2. EUROPOL. (2020, 06). Exploiting isolation : sexual predators increasingly targeting children during COVID PANDEMIC. Consulté le 08 27, 2020, sur <https://www.europol.europa.eu/newsroom/news/exploiting-isolation-sexual-predators-increasingly-targeting-children-during-covid-pandemic>
3. EUROPOL. (2020, 03). Pandemic profiteering : how criminals exploit the COVID-19 crisis. Consulté le 10 28, 2020, sur <https://www.europol.europa.eu/publications-documents/pandemic-profiteering-how-criminals-exploit-covid-19-crisis>
4. Radio Canada. (2020). l'exploitation sexuelle des enfants augmente durant la pandémie. Consulté le 08 25, 2020, sur <https://ici.radio-canada.ca/nouvelle/1719402/exploitation-sexuelle-enfants-internet-pornographie-juvenile-covid-19-pandemie>.
5. UNICEF. (2020). Children at increased risk of harm online during global COVID-19 PANDEMIC. Consulté le 07 15, 2020, sur <https://www.unicef.org/press-releases/children-increased-risk-harm-online-during-global-covid-19-pandemic>.
6. UNICEF. (2020). COVID 19 and its implications for protecting children online.
7. UNODC. (2016). global report on trafficking in persons. vienna.
8. اتفاقية الجريمة الالكترونية بودابست. 2001. سلسلة المعاهدات الأوروبية رقم 185
9. <https://rm.coe.int/budapest-convention-in-arabic/1680739173>
10. اتفاقية حقوق الطفل. (1989). اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة، قرار رقم 44/25، دخلت حيز النفاذ في 02 سبتمبر 1990.
11. اعتمدها اللجنة الوزارية في 12 جوان خلال اجتماع لممثلي الوزارات، (12 06 2007) Consulté le 10 2020, 28, sur <https://rm.coe.int/CoERMPublicCommonSearchServices/DisplayDCTMContent?documentId=0900001680084822>
12. الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات. (2010, 12 21). الأمانة العامة لجامعة الدول العربية Consulté le 10 28, 2020, sur <https://www.courts.gov.ps/userfiles/file/>
13. الأمانة العامة للأمم المتحدة. الفريق المعني بالإتجار بالإشخاص. (2010). تحليل المفاهيم الأساسية الواردة في بروتوكول الإتجار بالأشخاص. فيينا.
14. الأمم المتحدة، الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان. (2009). تقرير المقررة الخاصة المعنية بمسألة بيع الأطفال في المواد الإباحية.
15. البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلالهم في العروض والمواد الإباحية (2000, 05). (25) اعتمدت من الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها رقم 263/54.
16. الشوابكة، م. أ. (2009). جرائم الحاسوب والإنترنت. الأردن : دار الثقافة للنشر والتوزيع.
17. العكيلي، د. (2020). لماذا ازداد استغلال الأطفال جنسيا في زمن الكورونا؟

Consulté le 08 30, 2020, sur <https://annabaa.org/arabic/informatics/23503>

18. الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته. (1990).
19. اليونيسيف. (2020). الأطفال يواجهون مستوى أكبر من خطر التعرض للأذى عبر الإنترنت في جائحة كوفيد 19 العالمية: <https://uni.cf/2JevzGL>. Consulté le 08 28, 2020, sur <https://uni.cf/2JevzGL>
20. اليوروبول أو المكتب الأوروبي للشرطة، انظر الرابط: <https://bit.ly/37M1qbW> تاريخ الإطلاع: 2020/10/28.
21. بودبة، س. (2018, 05). الإستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت). ج. البليدة (Ed.), مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية. 88, p. (13)
22. بوقطف، ن. ب. (2017, 06). حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي عبر الإنترنت). ج. المسيلة. (مجلة الدراسات والبحوث القانونية, (05)
23. تيربان، ج. (2020, 05 08). استغلال الأطفال جنسيا في زمن جائحة كورونا
Consulté le 07 15, 2020, sur <https://www.scientificamerican.com/arabic/articles/features/the-coronavirus-pandemic-puts-children-at-risk-of-online-sexual-exploitation>
24. خراشي، ع. ع. (2015). جرائم الاستغلال الجنسي للأطفال عبر شبكة الانترنت وطرق مكافحتها في التشريعات الجنائية والفقهاء الجنائي الإسلامي. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
25. زهراء، ب. ع. (2019, 03). الحماية الجزائية للطفل من جرائم الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت). ج. بسكرة. (مجلة الإجتهد القضائي .., p. 282. (01), 2
26. سليم، ا. ن. (2011). جريمة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت: دراسة مقارنة بين التشريع البريطاني والأردني والفرنسي والمصري. رسالة دكتوراه في القانون. 22, عمان, جامعة عمان العربية , الأردن.

